

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٢٨٠
بتاريخ:	٢٠١٧/٧/٢٢

ملف رقم: ٤٥٤٥/٢/٣٢

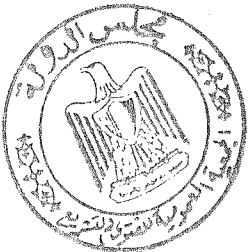
السيد اللواء / محافظ المنيا

خية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٢٩) المؤرخ ٢٠١٦/٥/١٠ بشأن طلب الرأى بخصوص جواز تمتع محافظة المنيا بالإعفاء من مقابل الترخيص المنصوص عليه بالمادة (٥٣) من قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ .

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٣ من يوليو عام ٢٠١٧م، الموافق ١٩ شوال عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية: (أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة..."

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد إلا إذا أحيلت المسألة إلى الجمعية العمومية ممن حددهم النص على سبيل الحصر، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ولم يخول النص غير هؤلاء إحالة هذه المسائل، أو بعضها إلى الجمعية العمومية،



مجلس الدولة
مركز الدراسات والبحوث
القانونية والتشريعية

ومن ثم فلا يسوغ للجمعية العمومية نزولاً على صريح نص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة أن تخوض فيما طلب فيه الرأي إذا ورد عن غير السبيل الذي رسمه القانون.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم قبول طلب الرأي المائل، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تاريخاً في: ١٨ / ٧ / ٢٠١٧

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

المستشار/



رئيس
المكتب الفني

مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

المستشار/

معتر/

مجلس الدولة
قسم الفتوى والتشريع
بمبنى المجلس القومي لحقوق الإنسان
بمنطقة التحرير بالقاهرة

مجلس الدولة
قسم الفتوى والتشريع
بمبنى المجلس القومي لحقوق الإنسان
بمنطقة التحرير بالقاهرة